تقـريـر

حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي:

مأزق الازدواجية الغربية ودروس دولية ومصرية

27-11-2025

إعداد

سلمى عبد المنعم

برنامج السياسات العامة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يُخلد العالم في اليوم العالمي لمنع الاستغلال والانتهاك والعنف الجنسي ضد الأطفال والتعافي منه حالةً من الوعي والتضامن الدولي تجاه واحدة من أخطر القضايا الإنسانية التي تمس جوهر الكرامة البشرية وحقوق الطفل الأساسية. ولا يأتي هذا اليوم بوصفه مناسبة احتفالية، بل باعتباره وقفة عالمية جادة تُذكِّر الحكومات والمجتمعات والمؤسسات بضرورة التحرك الفعلي لمواجهة هذه الجرائم، والعمل على وقاية الأطفال من مخاطرها، ومساندة الضحايا في رحلتهم نحو التعافي النفسي والاجتماعي.

وتمثل هذه القضية كذلك محورًا متداخلًا بين الجانب المحلي والدولي، حيث تتأثر السياسات الوطنية بالخطابات العالمية حول حقوق الإنسان وحماية الطفل، في الوقت الذي تتخذ فيه بعض الدول والمنصات الإعلامية الغربية مواقف مزدوجة، ترفع شعار حماية الأطفال لكنها تتغاضى عن الانتهاكات التي تقع داخل مجتمعاتها أو في مناطق الصراع التي تشارك فيها. لذلك فإن معالجة هذه الظاهرة تتطلب قراءة نقدية متوازنة للسياسات والممارسات الإعلامية الدولية، مع إلقاء الضوء على التجارب الجادة التي نجحت في بناء منظومات حماية فعالة ومستدامة.

وتنطلق هذه الورقة من رؤية تحليلية تستهدف تفكيك أبعاد الظاهرة من منظور سياسي واجتماعي وإعلامي متكامل، بدءًا من رصد سياسات الغرب في مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسي للأطفال وتحليل منطلقاتها الفكرية وتناقضاتها التطبيقية، مرورًا بدراسة الدور الذي تؤديه المؤسسات الإعلامية الغربية في تشكيل الخطاب العام حول القضية وإدارة صورتها في الرأي العام الدولي، وصولًا إلى عرض نماذج وتجارب دولية أثبتت فاعليتها في التقليل من هذه الممارسات وتعزيز آليات الحماية والدعم، كما يتناول التقرير التجربة المصرية بوصفها نموذجًا إقليميًا يسعى إلى بناء منظومة متكاملة لحماية الطفل، تجمع بين التشريع، والتوعية، والمساءلة، والتعافي.

يأتي هذا التناول في إطار إدراكٍ أعمق بأن حماية الأطفال من العنف والاستغلال الجنسي ليست مجرد التزام قانوني أو إجراء إداري، بل مسئولية سياسية وأخلاقية تمس جوهر استقرار المجتمعات وتوازنها القيمي، وتُعدّ معيارًا حقيقيًا لمدى صدق منظومة حقوق الإنسان في أي دولة.

إخراج وتصميم

عبد المنعم أبوطالب

أولًا

خلفية اليوم العالمي وأبعاده الإنسانية والدولية

يعد اليوم العالمي لمنع الاستغلال والانتهاك والعنف الجنسي ضد الأطفال والتعافي منه محطةً محورية في مسار الجهود الدولية الرامية إلى صون حقوق الطفل وحمايته من أشد أشكال الانتهاك قسوةً وخطرًا. ويُخلَّد هذا اليوم ليذكّر العالم بأن الاعتداء والاستغلال الجنسي للأطفال ليس مجرد جريمة فردية، بل هو انتهاك صارخ لحقوق الإنسان ومشكلة صحية عامة ذات تبعات جسدية ونفسية وتنموية عميقة تطال الأفراد والمجتمعات على حد سواء. وقد أولت الأمم المتحدة هذا الملف أهمية خاصة، إذ اعتمدت الجمعية العامة في 7 نوفمبر 2022 القرار رقم (8/77) الذي أعلنت بموجبه يوم 18 نوفمبر من كل عام يومًا عالميًا لمنع الاستغلال الجنسي والإيذاء والعنف ضد الأطفال والتعافي منه[1]، إدراكًا لحجم الخطر المتنامي الذي يهدد الطفولة في مختلف أنحاء العالم. ولم يأتِ هذا القرار من فراغ، بل جاء استجابة لتصاعدٍ مقلق في معدلات الانتهاكات ضد الأطفال خلال السنوات السابقة، وهو ما أكدته تقارير أممية متتالية رصدت ازديادًا غير مسبوق في أشكال العنف والاستغلال الموجّهة للأطفال في مناطق متعددة من العالم، فقد كشف تقرير أممي صدر في عام 2021 أن جرائم العنف الجنسي ضد الأطفال ارتفعت بنسبة 70 في المائة خلال عام 2020، بينما زادت حوادث الاختطاف بنسبة 90 في المائة مقارنة بعام 2019[2]، في مؤشر خطير على اتساع رقعة الانتهاكات داخل مناطق النزاع وخارجها على السواء. وقد مثّلت هذه الأرقام ناقوس خطرٍ حقيقي دفع المجتمع الدولي إلى تبنّي تحرك مؤسسي عاجل لتعزيز جهود الوقاية والحماية.

كما تنبع أهمية هذا اليوم من كونه مناسبة لتوحيد الجهود الحكومية والمجتمعية والمدنية في مواجهة ظاهرة تتجاوز الحدود الجغرافية والثقافية، ولرفع مستوى الوعي العالمي بخطورتها، خصوصًا في ظل التحولات الرقمية والتكنولوجية التي زادت من فرص استغلال الأطفال عبر الفضاء الإلكتروني. فالعنف الجنسي ضد الأطفال يترك آثارًا مدمّرة تمتد إلى أعماق النفس الإنسانية، وتنعكس على استقرار الأسرة والمجتمع، وتُهدد البناء الاجتماعي والأخلاقي للدول.

فقد أظهرت التقارير الدولية الحديثة أن حجم الانتهاكات الموجَّهة ضد الأطفال بلغ مستويات غير مسبوقة خلال السنوات الأخيرة، مما يعكس واقعًا مقلقًا لحالة حقوق الطفل عالميًا. فقد كشف التقرير الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة لعام 2024 أن هذا العام شهد العدد الأكبر من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة منذ ما يقرب من ثلاثة عقود، حيث تحققت الأمم المتحدة من وقوع أكثر من 41،370 انتهاكًا جسيمًا، وهو الرقم الأعلى منذ إنشاء ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح عام 1996[3].

ووفقًا للتقرير، تمثل هذه الأرقام زيادة بنسبة 25 في المائة مقارنة بعام 2023، ما يشير إلى استمرار التدهور المقلق في منظومة حماية الأطفال للعام الثالث على التوالي. كما شهدت معظم أنواع الانتهاكات ارتفاعًا ملحوظًا، إذ زادت الهجمات على المدارس بنسبة 44 في المائة، بينما ارتفعت حالات الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى بنسبة 34 في المائة[4]. وتؤكد هذه المؤشرات أن الأطفال ما زالوا يدفعون الثمن الأكبر للنزاعات المسلحة والسياسات العاجزة عن حمايتهم، وأن المجتمع الدولي أمام مسئولية أخلاقية وسياسية مضاعفة لإعادة النظر في أدواته وآلياته لضمان بيئة آمنة تحمي الطفولة من الاستغلال والانتهاك.

ومن هذا المنطلق، لا يمكن النظر إلى الظاهرة باعتبارها مسألة إنسانية أو أخلاقية فحسب، بل هي قضية ذات أبعاد سياسية وثقافية وإعلامية متداخلة، تتقاطع فيها المصالح والمواقف وتكشف عن مدى صدق التزام الدول بمعايير العدالة وحقوق الإنسان. فأسلوب تناول الحكومات ووسائل الإعلام لهذه القضية يعكس بوضوح الفارق بين من يتعامل معها كأداةٍ للخطاب والدعاية، ومن يجعلها محورًا حقيقيًا للسياسات العامة والإرادة المجتمعية في بناء بيئة آمنة للأطفال تحفظ كرامتهم وتضمن مستقبلهم.

ثانيًا

ازدواجية المواقف الدولية في مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال

رغم ما تبذله الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من جهود متصاعدة لإرساء منظومة عالمية لحماية الأطفال من مختلف أشكال الاستغلال والعنف، فإن التباين الواضح في مواقف الدول، ولا سيما القوى الغربية، يعكس أن المشكلة لا تكمن في حجم الانتهاكات فحسب، بل تمتد إلى طريقة تعامل العالم معها. فالتقارير الأممية تؤكد أن العنف الجنسي ضد الأطفال بات ظاهرة عابرة للحدود لا تعترف بجغرافيا أو ثقافة، ومع ذلك، تظل السياسات الدولية أسيرة اعتبارات سياسية واقتصادية تُفرغ المبادئ من مضمونها الإنساني. وهنا تتجلى الازدواجية الغربية في أوضح صورها، حيث يتناقض الخطاب الأخلاقي المُعلَن مع الواقع التشريعي والممارسات الميدانية.

وفي هذا الإطار، تبرز الساحة الأوروبية بوصفها نموذجًا حيًّا لهذه المفارقة، إذ يظهر الجدل الدائر داخل الاتحاد الأوروبي حول مشروع القانون المقترح لـ«منع ومكافحة الاعتداء الجنسي على الأطفال»[5] أن الخطاب الغربي حول حماية الطفولة كثيرًا ما يتخذ طابعًا انتقائيًا يخضع لحسابات السياسة والمصالح أكثر من خضوعه لمبادئ العدالة وحقوق الإنسان. فبينما تُقدِّم المؤسسات الأوروبية نفسها باعتبارها حاملة لواء القيم الإنسانية وحرية الإنسان وكرامته، تكشف الممارسات الفعلية داخل المنظومة الأوروبية عن تناقض بنيوي بين الخطاب والممارسة.

فالقانون الأوروبي الذي طرحته المفوضية عام 2022، والمعروف إعلاميًا باسم "قانون التحكم في الدردشة" – يهدف إلى منع ومكافحة مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت، وذلك بإلزام مقدمي الخدمات بفحص الاتصالات الرقمية تلقائيًا، بما في ذلك الرسائل المشفرة، بحثًا عن أي محتوى غير قانوني محتمل – جاء في الأساس استجابة لتزايد مقلق في انتشار المواد الإباحية الخاصة بالأطفال عبر الإنترنت، حيث أظهر تقرير "مؤسسة مراقبة الإنترنت" أن نحو 62% من هذه المواد تُستضاف داخل خوادم أوروبية[6]. وهذه النسبة،

في ذاتها، تضع الاتحاد الأوروبي في قلب المشكلة وليس على هامشها. ومع ذلك، بدلًا من أن يتحوّل هذا الرقم الصادم إلى نقطة انطلاق لتوحيد الصف الأوروبي ضد الجريمة، تحوّل المشروع إلى ساحة صراع سياسي وفكري بين تيارات تتذرع بالحرية الرقمية والحق في الخصوصية لتبرير التراخي التشريعي في مواجهة جريمة إنسانية تمسّ أبسط مقومات الكرامة البشرية.

وفي هذا السياق، كشفت منظمة «يورو تشايلد» المعنية بحقوق الطفل عن أرقام صادمة تؤكد عمق الأزمة، إذ عُثر خلال عام 2023 وحده على أكثر من 100 مليون صورة أو مقطع فيديو يظهر فيها أطفال وهم يتعرضون للاعتداء الجنسي على الإنترنت — أي ما يعادل حوالي 270 ألف مادة يوميًا[7]. هذا الرقم وحده كفيل بأن يدفع أي منظومة قانونية للتحرك الفوري، لكنه في الواقع لم يكن كافيًا لإقناع العواصم الأوروبية المتنازعة على مشروع القانون بضرورة تمريره، ما يثير تساؤلات خطيرة حول أولويات الاتحاد الأوروبي وجدّيته في حماية الطفولة.

وقد عقد آخر اجتماع وزاري أوروبي لمناقشة مشروع القانون في 14 أكتوبر 2025 بالعاصمة البلجيكية بروكسل، تحت رئاسة الدنمارك الدورية للاتحاد الأوروبي، حيث فشلت الدول الأعضاء مجددًا في التوصل إلى اتفاق بسبب استمرار الانقسام بين الدول المؤيدة لاعتماد القانون بشكل فوري، والدول المعارضة التي اعتبرت أن بنوده تمثل تهديدًا للخصوصية الرقمية وحرية الاتصالات. وأعلنت الرئاسة الدنماركية حينها أنه لم يتم حشد الدعم الكافي لإجراء تصويت رسمي، ليُرحَّل النقاش مجددًا إلى اجتماعات ثنائية مقبلة. هذا التعثر الجديد مثل حلقة إضافية في سلسلة طويلة من الاجتماعات غير الحاسمة التي بدأت منذ عام 2022 دون أن تسفر عن نتائج ملموسة [8].

وفي حين تشدد بعض الدول، وعلى رأسها ألمانيا وبولندا والتشيك، على أن «مراقبة الدردشات الخاصة» تمثل انتهاكًا للحرية والحقوق الدستورية[9]، فإن هذا الموقف نفسه يكشف عن تناقضٍ أخلاقي عميق: إذ تبرر هذه الدول رفضها التشريع بذريعة حماية الخصوصية الفردية، لكنها تغض الطرف عن انتهاك أبشع يتمثل في الاعتداء الجنسي على القُصَّر واستغلال صورهم ومقاطعهم المصوّرة عبر الإنترنت. فالخصوصية هنا تتحول من قيمة إنسانية أصيلة إلى أداة سياسية تستخدم لمنع أي إصلاح جاد يمكن أن يحد من جرائم الاستغلال، وكأن حقوق الجناة الرقمية تعلو على حقوق الأطفال في الأمان والحماية.

ومن المفارقات اللافتة أن الدول ذاتها التي تقود حملات انتقاد واسعة ضد بعض الحكومات في العالم بدعوى «انتهاك حقوق الطفل» أو «الرقابة الإلكترونية»، هي نفسها التي تعجز عن الاتفاق على إطار قانوني موحّد

داخل أراضيها لضمان حماية الأطفال من أبشع صور الانتهاك. وهكذا يتجلى النمط الغربي الكلاسيكي في ازدواجية المعايير: الدفاع الصارم عن الحقوق حين تخدم المصلحة، والتردد أو التعطيل حين تتعارض مع الحرية السياسية أو التقنية أو الاقتصادية.

ولا يمكن فصل هذا التناقض عن البنية الفكرية التي تحكم مقاربة الغرب لقضايا الحقوق والحريات. فالثقافة الحقوقية الأوروبية، وإن كانت رائدة في تأصيل مفاهيم الحرية الفردية، إلا أنها كثيرًا ما تُغفل البعد الجماعي والأخلاقي للحرية حين يتعلق الأمر بحماية الفئات الأضعف، كالأطفال واللاجئين وضحايا العنف. ومن هنا يصبح من المألوف أن تُقدَّم حماية "البيانات الشخصية" كقيمة عليا تفوق حماية الجسد الإنساني نفسه من الانتهاك، وهو اختلال قيمي خطير يعكس ضمور الحس الإنساني في مواجهة تعقيدات التقنية والسياسة. وهو ما يطرح تساؤلًا جوهريًا حول أولويات الغرب: هل الخطر الأكبر حقًا هو على الخصوصية الرقمية، أم على الطفولة المنتهكة التي تتحول إلى سلعة في السوق السوداء الرقمية؟

ثالثًا

دور المؤسسات الإعلامية الغربية في تناول قضية الاستغلال الجنسي للأطفال

لا يمكن فصل ممارسات الإعلام الغربي عن الإطار العام للسياسات الغربية في قضايا حقوق الإنسان، إذ يشكّل الإعلام إحدى الأدوات الأكثر تأثيرًا في توجيه الرأي العام وصناعة السرديات حول ما يُعدّ أولوية وما يُهمَّش. ويُظهر تحليل التغطية الإعلامية الغربية لقضية الاستغلال الجنسي للأطفال وجود نمط واضح من الانتقائية والازدواجية في المعايير، حيث يُكثّف التركيز على الانتهاكات في دول الجنوب أو مناطق النزاع، بينما تُقدم القضايا التي تقع داخل المجتمعات الغربية باعتبارها «أخطاء فردية» أو «تجاوزات مؤسسية محدودة» لا تمس صورة الغرب كمدافع عن حقوق الإنسان.

فعلى سبيل المثال، كشفت وكالة رويترز في تقرير لها في أكتوبر 2021 بأن التحقيقات في فضائح الاعتداءات الجنسية داخل الكنيسة الكاثوليكية الفرنسية أثبتت تعرض أكثر من 216 ألف طفل لانتهاكات على يد رجال دين منذ عام 1950، وهو رقم وُصف بأنه «كارثي وغير مسبوق»[10]، ورغم ضخامة الحادث، فقد تبنّت وسائل الإعلام الأوروبية نهجًا حذرًا في تغطيتها، ركّز بالأساس على "شجاعة الكنيسة في مواجهة الماضي" و"الإصلاح الداخلي"، بدلًا من تقديم القضية كأزمة قيم أو فشل مجتمعي أوسع.

وفي الولايات المتحدة، أثارت قضية رجل الأعمال الأمريكي جيفري إبستين، المتهم بإدارة شبكة استغلال جنسي لفتيات قاصرات، جدلًا واسعًا بعد وفاته الغامضة في محبسه عام 2019. ورغم تغطية مؤسسات كبرى مثل BBC[11] وCNN للواقعة[12]، فإن النقاش الإعلامي ظلّ محصورًا في الجوانب الفضائحية أو الشخصية، دون أن يتوسع ليطرح تساؤلات أعمق حول دور المال والنفوذ في التستر على الجرائم الجنسية داخل النخبة الأمريكية.

وفي المقابل، تُظهر متابعة التغطية الغربية للانتهاكات في دول أخرى –مثل قضايا الاستغلال في أفريقيا وآسيا– ميلًا واضحًا لتسييس القضية واستخدامها كأداة انتقاد لأنظمة بعينها، كما وثقت قناة DW

الألمانية في تغطيتها عن "استغلال الأطفال في أفريقيا" فهي تركز دوما على "فشل الحكومات المحلية" دون إشارة إلى مسئولية الشركات الأوروبية المتورطة في تلك المناطق[13].

هذه الأمثلة تُبرز كيف يتحوّل الإعلام الغربي من أداة لرفع الوعي بحقوق الطفل إلى وسيلة لإعادة إنتاج السردية السياسية الغربية التي تُعلي من شأن الذات وتُجرّم الآخر، وهو ما يجعل الخطاب الإعلامي ذاته جزءًا من معضلة "تسييس الطفولة" بدلًا من أن يكون ركيزة لحمايتها.

وتزداد ملامح ازدواجية التناول الإعلامي والمؤسسي وضوحًا عند النظر إلى تعامل الغرب مع فضائح الانتهاكات التي تقع داخل مؤسساته الرسمية أو الدينية. ففي المملكة المتحدة كشف تقرير لجنة التحقيق المستقلة في الاعتداءات الجنسية على الأطفال (IICSA) الصادر في أكتوبر 2022 أن آلاف الأطفال تعرضوا لانتهاكات جنسية داخل المدارس والملاجئ والكنائس البريطانية، وأن العديد من تلك القضايا جرى التستر عليها من قبل مسئولين رسميين بدعوى حماية سمعة المؤسسات[14]. ورغم صدمة النتائج، فإن التناول الإعلامي السائد ركّز على "الخطوات الإصلاحية المقبلة" أكثر من تحميل المسئولية السياسية أو القانونية للمؤسسات، ما يعكس ميلًا دائمًا إلى تهدئة الذاكرة العامة بدلًا من محاسبة المنظومة.

أما في الولايات المتحدة، فقد سلطت الجارديان البريطانية الضوء في أغسطس 2018 على فضيحة داخل الكنيسة الكاثوليكية الأمريكية، بعد أن أظهرت سجلات سرية أن أكثر من 300 قسّ تورّطوا في اعتداءات ضد نحو ألف طفل على مدار عقود، فيما لجأت الكنيسة إلى تسويات مالية لتجنب المحاكمات العلنية [15]

وبرغم أن الحادثة كشفت عمق الأزمة الأخلاقية داخل المؤسسات الدينية الغربية، فإنها لم تلقَ الصدى نفسه الذي تحظى به انتهاكات مشابهة في دول أخرى حين يجري تسليط الضوء عليها إعلاميًا كدليل على «تخلّف» أو «فساد» مجتمعات غير غربية.

كذلك، كشفت منظمة هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch) في تقريرها الصادر في 2023 عن استمرار ضعف آليات حماية الأطفال من الاستغلال الرقمي في أوروبا رغم تصاعد جرائم الإنترنت، مشيرةً إلى أن القوانين الأوروبية "تتأخر باستمرار عن التطور التكنولوجي"، وأن بعض الدول "تتذرع بالحرية الرقمية لتجنب اتخاذ تدابير فعالة[16].

وعلى أرض الواقع في عام 2025، ظهرت عدة حوادث ملموسة تُظهر أن الأزمة لا تزال مستجدة ولم يتم الاستجابة لها بشكل كاف، فقد أعلنت وكالة الشرطة الأوروبية (Europol) في أبريل 2025 عن تفكيك شبكة ضخمة تُعرف باسم "Kidflix" تعمل في 35 دولة، تضم أكثر من 72،000 مقطع فيديو مسيء وقرابة 1.8 مليون مستخدم، مع اعتقال 79 شخصًا حتى لحظة الإعلان ما يؤكد أن الاستغلال الرقمي للأطفال بات صناعة عالمية متطورة تُمارس داخل أوروبا ذاتها[17].

ويُظهر هذا أن ظاهرة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت لم تعد مجرد تهديد قادم من الخارج، بل تحديًا داخليًا بنيويًا يكشف هشاشة البنية القانونية والرقمية في الغرب. كما تكشف هذه الوقائع أن الازدواجية الغربية لا تقتصر على الخطاب أو التناول الإعلامي، بل تمتد إلى قصور مؤسسي هيكلي في حماية الأطفال، حيث تتقاطع قيم "الحرية الرقمية" مع عجز فعلي عن ضمان أمن الفئات الأضعف.

وفي الوقت الذي يُفترض أن يكون الإعلام الغربي في طليعة من يفضح هذه الظواهر، جاءت التغطية الإعلامية لهذه الأحداث محصورة في البعد الإخباري السريع، دون طرح تساؤلات عميقة حول فشل الأنظمة القانونية الأوروبية في الوقاية أو حول دور الشركات التكنولوجية الكبرى في تسهيل انتشار هذه الجرائم. وبهذا، يتحول الإعلام من قوة مساءلة إلى أداة تهدئة وتبرير، تسهم في استمرار الظاهرة بدلًا من مكافحتها جذريًا.

الانتقائية في التناول الإعلامي لقضايا حقوق الطفل في مناطق النزاع (غزة والسودان نموذجًا)

وتُبرز تغطية وسائل الإعلام الغربية لأوضاع الأطفال في مناطق النزاع، وبخاصة في غزة والسودان، واحدة من أكثر صور ازدواجية المعايير وضوحًا في الخطاب الغربي المتعلق بحقوق الإنسان. فبينما تُقدَّم الانتهاكات التي تقع في مناطق أخرى من العالم بوصفها "مآسي إنسانية" تستوجب التضامن والتعاطف، تُعامل الجرائم الواقعة ضد الأطفال الفلسطينيين والسودانيين، وغيرهم غالبًا كأحداث "جانبية" أو "أضرار تبعية" للصراعات، لا كجرائم ممنهجة تستدعي مساءلة المسئولين أو مساءلة الأطراف الدولية المتورطة في النزاع.

على سبيل المثال لا الحصر، في قطاع غزة، أظهرت تقارير الأمم المتحدة ومنظمة اليونيسف أن الحرب منذ أكتوبر 2023 تسببت في مقتل أو إصابة 50 ألف طفل، بينما نزح أكثر من مليون طفل، يعيش معظمهم في أوضاع إنسانية كارثية تفتقر إلى الغذاء والمأوى والرعاية الطبية الأساسية[18].

وأكدت دراسة صدرت في مارس 2025 عن مجلة Population Health Metrics أن الحرب في غزة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من النزاع (8 أكتوبر–31 ديسمبر 2023) خلفت فقدانًا محتملًا لحياة نحو 8،120 طفلًا، بالإضافة إلى ما يقارب 15،127 طفلًا فقدوا آباءهم و9،886 طفلًا فقدوا أمهاتهم، ما يعني أن أكثر من 23،000 طفل أصبحوا يتامى في ثلاثة أشهر فقط[19]، ما يعكس عمق الأزمة وتأثيرها الطويل الأمد على المجتمع المدني. ورغم هذه الأرقام المفزعة فإن معظم وسائل ووكالات الإعلام الغربية الكبرى تتجنب وصف ما يجري بأنه انتهاك ممنهج لحقوق الطفل، مكتفية بعرض الأرقام في سياق ردود الفعل العسكرية، دون التركيز على الأبعاد القانونية والإنسانية للكارثة.

أما في السودان، فقد كشف تقرير لليونيسف عن تسجيل أكثر من 220 حالة اغتصاب للأطفال منذ مطلع 2024، بعضهم لا يتجاوز عمره عامًا واحدًا[20]، في حين وثقت منظمة العفو الدولية في أبريل 2025 انتهاكات واسعة شملت الاستعباد الجنسي وخطف النساء والفتيات في مناطق النزاع[21].

وتُشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن 15 مليون طفل سوداني بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية، بينهم 7.4 ملايين يفتقرون إلى مياه الشرب النظيفة، و2 مليون لم يتلقوا تطعيماتهم الأساسية[22]. ورغم هول هذه الأوضاع، فإن التغطية الإعلامية الغربية تظل محدودة، وتُقدَّم غالبًا بوصفها أزمة "إنسانية داخلية" لا ترتبط بالمسئولية الدولية أو بالأدوار الغربية في وتمويل أطراف النزاع.

تُظهر هذه الأمثلة أن الخطاب الإعلامي الغربي ما زال يفتقر إلى الاتساق الأخلاقي في تعامله مع حقوق الأطفال، إذ يُمنح بعض الضحايا اعترافًا عالميًا ودعمًا إعلاميًا واسعًا، بينما يُترك آخرون خارج دائرة الضوء تبعًا لهويتهم الجغرافية والسياسية. وفي المقابل، يظهر التغطية المكثفة لحالات الأطفال في أوكرانيا، حيث تقدم وسائل الإعلام الغربية صورًا مباشرة ومفصّلة للأطفال المتضررين، مصحوبة بتحليل قانوني وتصريحات رسمية تطالب بـ«محاسبة الدولة المعتدية»، مما يعكس تفاوتًا صارخًا في أولويات الإعلام الغربي.

وبذلك، يتحول الإعلام الغربي من أداة للمساءلة الإنسانية إلى مرآة تعكس توازنات القوة والمصالح، ما يُفقده مصداقيته في الدفاع عن الطفولة بوصفها قيمة إنسانية عالمية لا تعرف تمييزًا. ويجسد هذا النمط الانتقائي حالة الازدواجية نفسها التي تظهر في مواقف الدول الغربية والمؤسسات الدولية، حيث تتقاطع الحسابات السياسية مع المصالح الاقتصادية والأولويات الأمنية، مما يجعل حماية الأطفال وحقوقهم الحقيقية رهينة للمصالح الجيوسياسية بدلًا من أن تكون التزامًا عالميًا متسقًا.

رابعًا

التجارب الدولية حول تقليل الاستغلال الجنسي للأطفال

نجحت بعض النماذج الوطنية في بناء منظومات قانونية ومؤسسية متكاملة تُوازن بين الوقاية والمساءلة وإعادة التأهيل، مقدّمة بذلك تجارب عملية يمكن الاستفادة منها على المستوى الدولي، وقد جرى اختيار هذه النماذج استنادًا إلى تنوّع مقارباتها في التعامل مع الظاهرة؛ إذ تمثل السويد والنرويج التجربة الاسكندنافية القائمة على الدمج بين التعليم المبكر والدعم الاجتماعي، فيما تُجسّد كندا النموذج الغربي المتوازن بين التشريع والمساءلة المؤسسية، في حين تبرز كوريا الجنوبية بوصفها نموذجًا آسيويًا نجح في توظيف التكنولوجيا والرقمنة لتعزيز منظومة الحماية والرقابة. ويتيح هذا التنوع في التجارب مقارنة شاملة لآليات الوقاية والاستجابة على المستويين التشريعي والمجتمعي.

1 – التجربة السويدية: تشريعات صارمة ونهج وقائي شامل

تعد السويد من أوائل الدول التي طوّرت منظومة قانونية ومؤسسية شاملة لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال، إذ اعتمدت مقاربة مزدوجة تقوم على الردع القانوني والوقاية المجتمعية المبكرة. فمنذ تسعينيات القرن الماضي، جرّمت السويد جميع أشكال الاعتداءات الجنسية على القاصرين، سواء المادية أو الرقمية[23]، وأقرت في عام 2018 تعديلات جوهرية على قانون العقوبات تُصنّف "عدم الموافقة الصريحة" كدليل كافٍ على الجريمة الجنسية، حتى في غياب العنف المادي، وهو ما اعتبر تحولًا جوهريًا في فلسفة العدالة الجنائية السويدية تجاه جرائم العنف الجنسي[24]. كما أنشأت الحكومة "الهيئة الوطنية للجرائم التقنية" (Swedish National Cybercrime Unit) لمتابعة الجرائم الإلكترونية ضد الأطفال، وتعزيز التعاون بين الشرطة وشركات التكنولوجيا ومنظمات المجتمع المدني[25]. وفي إطار تعزيز البنية المؤسسية، أدرجت وزارة التعليم مادة "العلاقات والجنس والمواطنة" ضمن المناهج الإلزامية منذ عام 2011، بهدف تعزيز وعي الأطفال بمفهوم الأمان الجسدي والرقمي، وتدريب المعلمين على رصد السلوكيات ذات الطابع الاستغلالي والإبلاغ المبكر عنها[26].

وإلى جانب التشريعات الصارمة، ركّزت السويد على منع الجريمة قبل وقوعها من خلال مبادرات تأهيلية فريدة، أبرزها خط المساعدة "PrevenTell" الذي تديره هيئة الصحة العامة، ويُتيح للأفراد الذين يشعرون بميول جنسية غيرطبيعية تجاه الأطفال طلب الدعم النفسي والعلاجي قبل ارتكاب الجريمة[27]. تعد التجربة السويدية بمثابة نموذج متكامل يجمع بين التشريع الوقائي، والمساءلة القضائية، والتأهيل السلوكي.

2 – النرويج: التركيز على الوقاية والتدخل المبكر

تُعرف النرويج بنهجها الوقائي الشامل لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي، حيث ركّزت التشريعات النرويجية منذ التسعينيات على الجمع بين العقوبة والتعليم والتدخل المبكر. ففي عام 2015 أُدخلت تعديلات على قانون العقوبات النرويجي لتوسيع تعريف الجرائم الجنسية ضد الأطفال، مع التركيز على حالات الاستغلال الرقمي والتواصل الإلكتروني المشبوه، ما ساهم في سد ثغرات قانونية كانت تستغل لارتكاب الجرائم[28].

وعلى المستوى المؤسسي، أنشأت النرويج مركز الوقاية الوطني ضد استغلال الأطفال، والذي يقدّم برامج تدريبية للمعلمين والأطباء والشرطة، ويطلق حملات توعية واسعة النطاق للمجتمع حول العلامات المبكرة للاستغلال وكيفية الإبلاغ عنها. كما تدمج السلطات النرويجية هذه البرامج ضمن سياسات الصحة العامة والتعليم لضمان التدخل المبكر قبل تفاقم الحالات[29].

وبالتالي فتركز النرويج على تعزيز ثقافة الوقاية والتوعية المستمرة في المجتمع، مع دمج برامج التدريب والتدخل المبكر ضمن التعليم والصحة العامة. هذا النهج الشامل يعزز قدرة السلطات والمجتمع على التعرف على علامات الاستغلال الرقمي والتعامل معها بشكل فعّال قبل تفاقم الحالات.

3 – كندا: نهج متكامل قائم على الشفافية والمحاسبة المجتمعية

تُعدّ كندا من الدول الرائدة في بناء منظومة تشريعية ومؤسسية متكاملة لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي، سواء على أرض الواقع أو عبر الإنترنت. فمنذ عام 2012 أطلقت الحكومة الكندية "الاستراتيجية الوطنية لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت" التي تديرها وكالة السلامة العامة الكندية بالتعاون مع الشرطة الملكية الكندية[30].

وفي عام 2023، أعلنت الحكومة عن توسيع المرحلة الثالثة من هذه الاستراتيجية بميزانية تتجاوز 75 مليون دولار كندي لمدة خمس سنوات (2023-2028)، بهدف تعزيز قدرات وحدات إنفاذ القانون، وتحسين أنظمة الإبلاغ الإلكتروني، وتطوير برامج دعم الضحايا، خصوصًا في المناطق الريفية والسكان الأصليين. ووفقًا لتقرير هيئة السلامة العامة في كندا، فقد أدت هذه الخطوات إلى زيادة البلاغات عن الجرائم الرقمية ضد الأطفال بنسبة 38% خلال عامين فقط، ما يعكس ارتفاع الوعي العام وكفاءة أنظمة الرصد الإلكتروني[31].

أما على صعيد التشريع، فقد أدخلت وزارة العدل الكندية تعديلات على القانون الجنائيلتشديد العقوبات على حيازة وتوزيع مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال، بما يشمل المنصات الإلكترونية والتطبيقات المشفرة[32]. كما أنشأت الشرطة الملكية الكندية وحدة خاصة تُعرف باسم: "المركز الوطني لجرائم استغلال الأطفال" (NCECC)، وهي مسئولة عن التنسيق بين المقاطعات وجمع الأدلة الرقمية بالتعاون مع الإنتربول[33].

4 – كوريا الجنوبية: تكامل تشريعي وتكنولوجي لمكافحة الاستغلال الرقمي للأطفال

تُعد كوريا الجنوبية من الدول التي ركّزت منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين على بناء منظومة متكاملة لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال، خاصة عبر الإنترنت والتطبيقات الرقمية. وقد أسست الحكومة الكورية "وحدة التحقيق في الجرائم الجنسية ضد الأطفال" التابعة للشرطة الوطنية الكورية بهدف رصد الجرائم، وملاحقة مرتكبيها، وتنسيق الجهود مع المنصات الرقمية المحلية والدولية[34].

في عام 2019، أطلقت الحكومة الكورية قانون حماية الأطفال من الجرائم الجنسية الرقمية الذي يفرض عقوبات مشددة على حيازة أو توزيع أو إنشاء محتوى جنسي للأطفال، بما في ذلك المواد المنشأة رقميًا باستخدام الذكاء الاصطناعي. كما يشمل القانون إلزام الشركات التقنية الكبرى بمراقبة المحتوى بشكل استباقي وإبلاغ السلطات عن أي انتهاكات[35].

وفقًا لتقرير Korean National Police Agency، أدى تطبيق هذا القانون بالتوازي مع برامج التوعية الرقمية في المدارس والمجتمع المدني إلى انخفاض بنسبة 15% في عدد البلاغات عن استغلال الأطفال عبر الإنترنت خلال ثلاث سنوات متتالية، وزيادة معدلات التحقيق الناجح بنسبة 22%. كما لاحظ التقرير

ارتفاعًا في عدد البلاغات المقدمة من المواطنين، مما يعكس نجاح برامج التثقيف المجتمعي والتعاون بين الدولة والمجتمع المدني[36].

علاوة على ذلك، أطلقت وزارة الصحة الكورية ووزارة التربية برامج متكاملة لإعادة تأهيل الضحايا تشمل الدعم النفسي والاجتماعي، فضلًا عن ورش عمل لتعليم الأطفال كيفية حماية أنفسهم من المخاطر الرقمية، وهو ما أكدته دراسة للمعهد الكوري للصحة والشئون الاجتماعية حول فعالية البرامج الوقائية والتعليمية في المدارس، والتي أظهرت انخفاضًا ملموسًا في حالات الاستغلال الرقمي بين الطلاب المشاركين[37]، وتمثل تجربة كوريا الجنوبية نموذجًا حديثًا في الدمج بين التشريع الصارم، والمراقبة التقنية، والتوعية المجتمعية، مع الحفاظ على حقوق الأطفال في الخصوصية والدعم النفسي، وهو ما يجعلها مرجعًا دوليًا لدول تبحث عن حلول فعّالة لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال في العصر الرقمي.

خامسًا

التجربة المصرية في مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال

تمثل التجربة المصرية نموذجًا إقليميًا متميزًا في بناء منظومة متكاملة لحماية الطفل من مختلف أشكال العنف، ولا سيما الاستغلال والانتهاك الجنسي. وقد أولت الدولة المصرية هذا الملف أولوية خاصة في إطار استراتيجيتها الشاملة للاستثمار في الإنسان، حيث تعمل منظومة وطنية يقودها المجلس القومي للطفولة والأمومة، بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة، وبدعم من منظمات دولية كـ اليونيسف ومنظمة العمل الدولية.

ورغم تنوع المبادرات الوطنية التي تستهدف حماية الطفل في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، فإن الدولة المصرية تبنت خلال العقد الأخير مجموعة من السياسات والمبادرات الموجهة تحديدًا لمكافحة الاستغلال الجنسي والعنف القائم على النوع. ففي عام 2019 تم تأسيس اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث برئاسة مشتركة بين المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة[38]، ونجحت حملتها «احميها من الختان» في الوصول إلى أكثر من 76 مليون اتصال توعوي، وأسفرت عن خفض نسبة الفتيات دون 17 عامًا اللواتي تعرضن للختان من 18% عام 2014 إلى 12% عام 2021، مع تسجيل 818 بلاغًا تم التعامل معها ووقف 581 حالة قبل وقوعها[39].

كما أطلقت الدولة تطبيق «نبتة مصر» عام 2021 كمنصة رقمية للإبلاغ عن حالات تعرض الأطفال للخطر أو الاستغلال، مع ضمان سرية بيانات المبلغين وتقديم الدعم النفسي والقانوني للأسرة، بما يعزز آليات الوقاية الرقمية[40]. وإلى جانب ذلك، تم تفعيل خط نجدة الطفل (16000) كآلية مركزية للتدخل السريع، حيث استقبل 86،341 بلاغًا بين عامي 2019 و2024، تضمنت حالات استغلال وانتهاك جنسي تم التعامل معها بالتنسيق مع الجهات القضائية، كما استقبل خط نجدة الطفل أكثر من 227 ألف مكالمة خلال النصف الأول من عام 2025[41]

وفي إطار التوعية المجتمعية، نفذ المجلس القومي للطفولة والأمومة عدة حملات تهدف إلى الوقاية من أشكال العنف والاستغلال، من بينها «دوي» التي تستهدف الفتيات من سن 10 إلى 18 عامًا لرفع وعيهن بحقوقهن وحمايتهن من التحرش والتنمر، و»لسه نوارة» لمناهضة زواج القاصرات، التي نجحت في إيقاف 2434 حالة زواج مبكر خلال الفترة من 2019 إلى 2024. كما أُطلقت حملة «اختلافنا مش بيفرقنا» بالتعاون مع اليونيسف عام 2024 لتعزيز قيم التقبل ونبذ التمييز والتنمر، بما في ذلك الاعتداءات اللفظية أو الجنسية على الأطفال[42].

كما يؤكد الإطار التشريعي المصري، بدءًا من الدستور مرورًا بقانون العقوبات وقانون الطفل، حظرَ جميع أشكال العنف الجسدي ضد الأطفال، وتشديد العقوبات على الجرائم التي يرتكبها بالغون بحقهم. ويُرسّخ قانون الطفل مبدأ الحماية المُعزّزة، مغلِّظًا العقوبة متى كان الضحية طفلًا. وفي مجال العدالة الجنائية[43]، يعتمد النظام المصري مقاربة تراعي خصائص الطفولة؛ إذ يُعفى الطفل الذي لم يُتم الثانية عشرة من أي مسئولية جنائية، بينما يُحال من هم بين 12 و15 عامًا إلى تدابير إصلاحية وتأهيلية دون جواز توقيع الحبس الاحتياطي عليهم. أما الفئة العمرية من 15 إلى أقل من 18 عامًا، فيُعامل أفرادها بصفتهم «أحداثًا»، ويحظر القانون الحكم عليهم بالإعدام أو السجن المؤبد أو المشدد، التزامًا بالمعايير الوطنية والدولية لحماية الأطفال في منظومة العدالة .

إلى جانب ذلك، عززت الدولة منظومة العدالة الصديقة للطفل بإنشاء 33 محكمة متخصصة للطفل، منها أربع محاكم نموذجية مزوّدة بغرف استماع آمنة وتقنيات «الفيديو كونفرانس»، لضمان التعامل الإنساني مع الأطفال ضحايا الجرائم الجنسية والعنف الأسري. وتشير بيانات المجلس القومي للطفولة والأمومة إلى انخفاض تدريجي في نسب عمالة الأطفال والاستغلال الاقتصادي، بفضل توسيع نطاق وحدات حماية الطفولة في جميع المحافظات.

تؤكد هذه الجهود أن مصر تمضي نحو بناء نموذج وطني شامل لحماية الطفل، يجمع بين الوقاية، والردع التشريعي، والدعم المجتمعي، ويرسخ لبيئة تُعلي من كرامة الطفل وسلامته الجسدية والنفسية، في انسجام مع التزاماتها الدولية بموجب اتفاقية حقوق الطفل.

بعد أن استعرضنا التجارب الدولية والوطنية الرائدة في مجال حماية الأطفال من الاستغلال والانتهاك الجنسي، يبقى من الواضح أن هذه التجارب رغم نجاحاتها وإنجازاتها، لا تعني أن الدول المعنية وصلت إلى الكمال أو خلت سياساتها وإجراءاتها من أي قصور. فحماية حقوق الطفل والحريات الأساسية عملية مستمرة تتأثر بالتحديات المتجددة على المستويين المحلي والدولي، بما في ذلك التطورات التكنولوجية، والصراعات المسلحة، والتحولات الاجتماعية والثقافية. ومن ثم، يظل التقييم المستمر للسياسات، والتكيف السريع مع المتغيرات، واستثمار التجارب الناجحة لتطوير الإجراءات، ضرورة حتمية لضمان أن يعيش الأطفال في بيئة آمنة، خالية من العنف والاستغلال، وأن تتعزز حقوقهم وحرياتهم بشكل فعّال ومستدام.

ختامًا:

في اليوم العالمي لمناهضة الاستغلال والانتهاك والعنف الجنسي ضد الأطفال، تتضح مسئولية المجتمع الدولي والحكومات الوطنية في ضمان حماية الطفولة كحق أساسي لا يُمس، وتأكيدًا على أن أي تقاعس أو ازدواجية في المعاييريشكل خرقًا جسيمًا للالتزامات القانونية والأخلاقية الدولية. إن التسويف أو التسييس في التعامل مع قضايا الأطفال يمثل انتهاكًا صارخًا للقيم الإنسانية، ويؤكد الحاجة الماسة إلى صرامة التشريع، وكفاءة التنفيذ، وفعالية آليات الرقابة والمساءلة، لضمان أن تكون حماية الأطفال أولوية مطلقة لا تخضع لأي مصالح ضيقة أو اعتبارات سياسية.

وبينما تبرز التجارب الوطنية والدولية الناجحة في الوقاية من الاستغلال والانتهاك الجنسي للأطفال، يبقى واضحًا أن الوصول إلى منظومة متكاملة ومستدامة لحماية الطفولة يتطلب يقظة مستمرة، تحديثًا دوريًا للسياسات، وتعزيز قدرات الأجهزة التنفيذية والقضائية، بما يتوافق مع التطورات التكنولوجية والاجتماعية. إن الالتزام الفعلي بحقوق الطفل لا يكتفي بالإعلان عن القيم الإنسانية، بل يفرض أفعالًا ملموسة لإزالة كافة أشكال العنف والاستغلال، وضمان بيئة آمنة للأطفال تعزز حقوقهم وحرياتهم، وتضع حدًا قاطعًا لأي ازدواجية أو انتقائية في التعاطي مع قضيتهم على الصعيدين المحلي والدولي.

الهوامش والمراجع

1. United Nations، World Day for the Prevention of and Healing from Child Sexual Exploitation، Abuse and Violence - 18 November، Nov2022،https://www.un.org/en/observances/child-sexual-exploitation-prevention-and-healing-day

2. الجمعية العامة للأمم المتحدة،، الدورة السادسة والسبعون، تقرير الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، يوليو 2021، https://docs.un.org/ar/A/76/231

3. الأمم المتحدة، تقرير أممي: عدد غير مسبوق من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة، يونيو 2025، https://news.un.org/ar/story/2025/06/1142531

4. الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الثمانون، تقرير الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، يوليو 2025، https://docs.un.org/ar/A/80/266

5. European commission، Legal framework to protect children، Feb 2024،https://home-affairs.ec.europa.eu/policies/internal-security/protecting-children-sexual-abuse_en

6. Internet Watch Foundation، Charity raises alarm over surge in level of child sexual abuse imagery hosted in EU، April 2025، https://www.iwf.org.uk/news-media/news/charity-raises-alarm-over-surge-in-level-of-child-sexual-abuse-imagery-hosted-in-eu/

7. Euro child، The Child Sexual Abuse Crisis is escalating: Leaders must act now to protect children، Sep 2024، https://eurochild.org/news/the-child-sexual-abuse-crisis-is-escalating-leaders-must-act-now-to-protect-children/

8. Deutsche Welle (DW(، EU delays ‹chat control› law over privacy concerns، oct 2025، https://www.dw.com/en/eu-chat-control-law-online-sexual-predators-children-privacy-facebook-google-big-tech-v2/a-74337044

9. Implicator.ai، Germany rejects EU ‘Chat Control,’ upending next week’s vote، Oct 2025، https://www.implicator.ai/germany-rejects-eu-chat-control-upending-next-weeks-vote/

10. Reuters، French clergy sexually abused over 200،000 children since 1950، report finds، Oct 2021، https://www.reuters.com/world/europe/report-finds-216000-children-were-victims-french-clergy-sex-abuse-since-195005-10-2021-/

11. BBC، What do we know about the Epstein files?، Aug 2025، https://www.bbc.com/news/articles/c20r07dg6kro

12. CNN، Jeffrey Epstein operated a vast sex-trafficking network of underage girls who recruited other victims، prosecutors say، July 2019، https://edition.cnn.com/201908/07//us/jeffrey-epstein-monday-court-appearance

13. Deutsche Welle (DW(، Why child labor is so prevalent in sub-Saharan Africa، May 2025، https://www.dw.com/en/why-child-labor-is-so-prevalent-in-sub-saharan-africa/video-72638113

14. Independent Inquiry into Child Sexual Abuse (IICSA)،report of the Independent Inquiry into Child Sexual Abuse، Oct 2022، https://www.gov.uk/government/publications/iicsa-report-of-the-independent-inquiry-into-child-sexual-abuse

15. Guardian، More than 300 Pennsylvania priests abused 1،000 children over decades، report says، Aug 2018، https://www.theguardian.com/us-news/2018/aug/14/more-than-300-pennsylvania-priests-committed-sexual-abuse-over-decades

16. Human Rights watch، European Union Events of 2022، Jan 2023، https://www.hrw.org/world-report/2023/country-chapters/european-union

17. Europol، Global crackdown on Kidflix، a major child sexual exploitation platform with almost two million users، Apr 2025، https://www.europol.europa.eu/media-press/newsroom/news/global-crackdown-kidflix-major-child-sexual-exploitation-platform-almost-two-million-users

18. UNICEF، ‘Unimaginable horrors’: more than 50،000 children reportedly killed or injured in the Gaza Strip، May 2025، https://www.unicef.org/press-releases/unimaginable-horrors-more-50000-children-reportedly-killed-or-injured-gaza-strip?utm_source=

19. Population Health Metrics، A demographic assessment of the impact of the war in the Gaza Strip on the mortality of children and their parents in 2023، Mar 2025، https://pophealthmetrics.biomedcentral.com/articles/10.1186/s1296300369--025-x?utm_source=

20. UNICEF، Children as young as one reported among survivors of rape during Sudan’s violent conflict، Mar 2025، https://www.unicef.org/press-releases/children-young-one-reported-among-survivors-rape-during-sudans-violent-conflict

21. Amnesty International، They Raped All of Us: Sexual Violence Against Women and Girls in Sudan، Apr 2025، https://www.amnesty.org/en/documents/afr5420252025/9201//en/

22. UNICEF، Number of children in need of humanitarian assistance in Sudan doubles as conflict enters third year amid 'perfect storm' of threats to children، Apr 2025، https://www.unicef.org/press-releases/number-children-need-humanitarian-assistance-sudan-doubles-conflict-enters-third?utm_source=

23. Save the Children Resource Centre، Strategy to strengthen the rights of the child in Sweden، Dec 2010، https://resourcecentre.savethechildren.net/pdf/7fef497a.pdf

24. Swedish Gender Equality Agency، SWEDEN›S CONSENT LAW: A NEW STANDARD FOR SEXUAL OFFENCES، July 2018، https://swedishgenderequalityagency.se/gender-equality-in-sweden/sweden-s-consent-law/?utm_source=

25. Council of Europe. (n.d.). Sweden – Octopus Cybercrime Community، https://www.coe.int/en/web/octopus/-/sweden

26. Skolverket. (n.d.). Sexualitet، samtycke och relationer، 2024 https://www.skolverket.se/skolutveckling/inspiration-och-stod-i-arbetet/stod-i-arbetet/sex-och-samlevnad

27. PrevenTell. (n.d.). PrevenTell، Hjälplinjen vid oönskad sexualitet. Karolinska University Hospital،https://preventell.se/

28. Ministry of Children and Families، Protection of children against sexual exploitation and abuse، June 2019، https://www.regjeringen.no/contentassets/f8802f1e89c64db2a23b603d2be49829/rapport-lanzarote-konvensjon-en.pdf

29. European commission، Strategy for Prevention and Combating of Internet-Related Abuse of Children، May 2022، https://better-internet-for-kids.europa.eu/en/rules-guidelines/strategy-prevention-and-combating-internet-related-abuse-children?utm_

30. Public Safety Canada، Progress Report on the National Strategy، Aug 2023 https://www.securitepublique.gc.ca/cnt/cntrng-crm/chld-sxl-xplttn-ntrnt/actns-nln-chld-sxl-xplttn-en.aspx

31. Public Safety Canada، Government of Canada invests in protecting children and youth from online sexual exploitation، Mar 2025، https://www.canada.ca/en/public-safety-canada/news/202503//government-of-canada-invests-in-protecting-children-and-youth-from-online-sexual-exploitation.html

32. Government of Canada، Criminal Code (R.S.C.، 1985، c. C-46)، section 163.1 – Child Pornography.، Justice Laws Website، https://laws-lois.justice.gc.ca/eng/acts/c-46/section-163.1.html.

33. Royal Canadian Mounted Police، National Child Exploitation Crime Centre، Mar 2025، https://rcmp.ca/en/corporate-information/access-information-and-privacy/privacy-impact-assessments/national-child-exploitation-crime-centre

34. Korean National Police Agency، Annual Report on Child Sexual Crime Investigation، 2024، https://www.police.go.kr/eng/annual_report/child_sexual_crimes.jsp

35. Ministry of Gender Equality and Family، Republic of Korea، Act on Special Cases Concerning the Punishment of Sexual Crimes against Children، 2019، https://www.mogef.go.kr/eng/policies/law/view.do?seq=345

36. Ministry of Health and Welfare South Korea، Child Protection Programs and Rehabilitation Services 2023، https://www.mohw.go.kr/eng/hsw/pblctn/list.do?bbsId=12

37. المجلس القومي للمرأة، اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث، مايو 2019، https://ncw.gov.eg/Page/1066/%D8%A7%D%8A%D8%A9-%D9%86%D9%88%D8%B7%D9%84%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%84%D9%86-%89-%D8%AE%D8%AA%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D8%B9%D9%84%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%A4%20%D8%A5%D9%85%86%D8%A7%D8%AB#:~:text=%D8%AA%D9%84%D8%A5%D9%%D8%A7%D985%D8%B1%D8%A3%D8%84%D9%84%D9%D9%،202019%88%8A%D9%85%D8%A7%D9%20%D9%89%81%D9%20%D9%87%D8%A7%D920%D9%89%85%D9%88%D9%82%D9%84%D9%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%85%D8%AC%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%20%D9%%A9.20%85%D8%A9%88%D9%85%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%A7%D9%20%D9%84%D8%A9%88%D9%81%D9%84%D8%B7%D9%84%D9%

38. المجلس القومى للمرأة، اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث، حملة أحميها من الختان (2019 – 2021، يونيو 2019 https://ncw.gov.eg/Campaign/11 84%D8%%86-%D8%A7%D9%85%D9%87%D8%A7-%D9%8A%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A3%D8%AD%D9%85%D9%7/%D8%AD%D9 2021-2019-86%AE%D8%AA%D8%A7%D9

39. الأهرام، «نبتة مصر».. تطبيق للإبلاغ عن حالات تعرض الأطفال للخطر والمفقودين والمعثور عليهم، يونيو 2021، https://gate.ahram.org.eg/News/2757900.aspx

40. المجلس القومي للأمومة والطفولة، رئيسة المجلس القومي للطفولة تتلقى تقريرًا عن أداء عمل خط نجدة الطفل 16000 خلال النصف الأول من العام الجاري، يوليو 2025، https://nccm.gov.eg/child-helpline-16000-midyear-performance-report/

41. الهيئة العامة للاستعلامات، الطفولة فى الجمهورية الجديدة، سبتمبر 2025، https://sis.gov.eg/ar/%D984%D9%85%D8%B5%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%85%D8%B9/%D8%A7%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D8%A%88%D8%B1%D9%87%D9%85%D9%84%D8%AC%D9%89-%D8%A7%D9%81%D9%84%D8%A9-%D9%88%D9%81%D9/8A%D8%AF%D8%A9%84%D8%AC%D8%AF%D9%7%D9/

42. الدستور المصري (الصادر عام 2014 وتعديلاته عام 2019)، المواد (10) و(11) و(80)،، https://www.presidency.eg/ar/%D985%D8%B5%D8%B1/%D8%%88%D8%B1%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%A7%D9/

43. قانون العقوبات المصري، القانون رقم 58 لسنة 1937 وتعديلاته، https://www.presidency.eg/ar/%D984%D8%85%D8%B5%D8%B1/%D8%A7%D9%88%D8%B1%%AF%D8%B3%D8%AA%D9/